التقدير ولا ينعكس الى لا شيء من المخشف بقهر بالضرورة او دايما
ويلزم التناسد في غير ذلك من المباحث كما لا يخفى على المتفحص غاية ما
يجاب بان الوجود اعم من المحقق والمقدر وبهذا يخرج الجواب عن
السوال بقوله يلزم ان لا يصدق لا شيء من العنقاء بانسان بالضرورة
فان العنقاء ليس بموجود ووجه الجواب ظاهر فان العنقاء وان لم يكن
له وجود محقق لكن له وجود مقدر ولكن لا يخرج الجواب عن قوله فلا
يكون السالبة اعم فان هذا العموم انما يتصور بتصور السالبة عند
عدم الموضوع فاذا ارتفع العدم ارتفع العموم والى هذا اشار المص وفيه
ما فيه وذلك ان نقول ان الربط الايجابي من حيث هو ايجاب
يستدعي وجود الموضوع في مرتبة الصدق فلا يمكن تحققه بدونه
بخلاف الربط السلبي فانه يمكن مصداقه بدون وجود الموضوع وان
لم يكن في نفس الامر موضوع خاليا عن الوجود وهذا كما يقال ان
الدائمة اعم من الضرورية بمعنى انه يجوز تعقل وجودها بحسب جلي
النظر بدون الضرورة وان لم يكن في نفس الامر خاليا عنه او نقول
معنى العموم ان في بعض المواد يكون السالبة اعم من الموجبة كما في
القضية الخارجية التي حكم فيها على الافراد المحققة في الخارج او الذهنية
التي حكم فيها على الافراد المحققة في الذهن فيقال ليس افراد شريك
الباري موجودة في الخارج ولا يقال افراد شريك الباري لا موجودة
في الخارج وهكذا في الذهن فان افراده ليست بمتحققة في الخارج ولا
في الذهن والوجود المقدر لا يزاحم ذلك وهذا غاية ما يجاب عن السوال
فافهم الثاني المشهور في تعريف الدائمة ما حكم فيها بدوام النسبة

مادام

مادام ذات الموضوع موجودا قد زعم بعض الناس ان هذا التعريف
لا يشمل الدائمة الدهرية كما ان التعريف المذكور للضرورية لا يشمل
الضرورية الدهرية فان لفظ مادام في كلا التعريفين يشعر عن
الزمان والدهر متعال عنه فلفظ مادام بحيث يشمل الدوام و
الضرورة الدهريتين ولا حاجة اليه فان مبنى الكلام هاهنا على الظاهر
واما الكلام على الاصول الدقيقة التي استدل عليها في الفلسفة الاولى
فذلك مرتبة بعد تحصيل هذا الفن وهاهنا شك وهو انه يلزم ان
لا يفارق الدوام الذاتي الاطلاق العام في قضية محمولها الوجود
وحاصله ان زيدا موجود دايما مادام قضية دائمة صادقة يصدق
تعريفها عليه ونقيضه السالبة المطلقة العامة هو زيد ليس بموجود
بالفعل ايضا صادق اذ تحقق وجوده في الزمان دون الزمان فالتعريف
مستلزم لاجتماع النقيضين فهو باطل قيل في حله القايل الفاضل
اللاهوري كما اشير اليه في الحاشية ان المتبادر في التعريفات ان
يكون المحمول مغايرا للوجود فليس هنالك دوام ذاتي اقول معناه
انه ليس هنالك دوام ذاتي معتبر الى حيث نقيضا للمطلقة العامة
بل المراد من الدائمة في مبحث التناقض بين الموجهات هي الدائمة المفسرة
بالتفصيل المذكور بحيث يكون محمولها مغايرا للوجود كما ينادي عليه
ظاهر التفسير لما كما فهم البعض من انه لو لم يكن مغايرا لزم تقييد
الشيء بنفسه وهو باطل فانه مندفع بالتغاير الاعتباري بل لان
الاعتبار في العرف من التعريف المغايرة ولو سلمنا عدم التغاير
فلا باس للتخصيص ليصح بعض الاحكام وح لا يرد ما اورده المص من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)